الرجعية السعودية تبدد ثروات الشعب على الثورة المضادة

مع ازدياد عوائدها النفطية، تزداد اهمية العربية السعودية في الاستراتيجية العامة للامبريالية الاميركية. وتحاول السعودية، باستمرار ان تلعب دور مخلب القط لضرب حركة التقدم الاجتماعي في الوطن العربي.

ان نظرة سريعة على واردات السعودية من النفط تظهر أن عائداتها النفطية قد ازدادت حوالي ١٤ مرة خلال ٧ سنوات ففي حين بلغت العائدات النفطية حوالي ٣ الاف مليون دولار عام ٧١ فقد تجاوزت الـ ٤١ الف مليون دولار عام ١٩٧٧.

اموال النفط في خدمة الامبريالية

تصرف هذه العائدات الضخمة في امور لا تمت بصلة الى المصلحة القومية للعربية السعودية بل انها تكرس للاهداف التالية:

اولا: الاثراء الخيالي لافراد العائلة المالكة. وتقدر محلة "نيوزويك" الاميركية كميات النقد التي تمتلكها العائلة المالكة باكثر من ٨٠ الف مليون دولار. كما ان هنالك حوالي ٧٠٠ امير سعودي من الذين يمكن اعتبارهم من كبار الملبونيرات حتى ان الذي يقل ثروته عن ١٠٠ مليون دولار لا يعتبر غنيا!

ثانيا: دعم انظمة الحكم العميلة والرجعية في المنطقة ومحاولة اقتناص الانظمة المعادية للامبريالية وذلك عن طريق تقديم "المساعدات" المالية المضللة للعالم. وطبقا لما اوردته "نيوزويك" في عدد ٦ اذار ٧٨ فقد بلغ مجموع تلك المساعدات لعام ٧٧، ٦٦٢٠ مليون دولار موزعة على الشكل التالي: مصر ٢٥٠٠ مليون، سوريا ١٠٠٠ مليون، الاردن ٥٠٠ مليون، باكستان ٥٠٠ مليون، السودان ٢٥٠ مليون، اليمن الشمالي ١٥٠ مليون، الصومال ٣٢٠ مليون والباقي ومقداره ١٥٠٠ مليون وزعت على مختلف الدول الاخرى.

واذا كان حافز السعودية في تقديم المساعدات الى الدول الرجعية واضحا ومنطقيا فان تقديمها مبالغ كبيرة الى دول لا يمكن اعتبارها رجعية بمفهوم حر تلك الدول وانظمة الحكم فيها الى تقديم شارات سياسية تمهيدا لخلق ظروف اكثر مواتاة لنشاط القوى الرجعية الداخلية فيها من اجل الانقضاض على هذه الانظمة واسقاطها من الداخل.

ثالثا: مساعدة الدول الراسمالية على تخطي الصعوبات الاقتصادية التي تعتاجها. ودور السعودية في دعم الدولار الاميركي معروف حيث بلغ مجموع ثمن ما اشترته السعودية من سندات الخزينة الاميركية ٣٥ الف مليون دولار على الاقل. كما ان السعودية تحتفظ بعشرين الف مليون دولار من الودائع النقدية في بنوك بريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية.

وبسبب في نفس الاتجاه موقف السعودية من تخريب معاولات الدول اعضاء منظمة اوبك من اجل رفع اسعار النفط والتوقف عن اعتبار الدولار الاميركي عملة القياس الوحيدة.

الشيوعية بعبع اليمينيين والرجعيين

وتعطي تصريحات المسؤولين السعوديين وخاصة الشيخ اليماني، وزير النفط حول استعداد السعودية لمساعدة كل من فرنسا وايطاليا في تجاوز ازماتها الاقتصادية بعدم رفع اسعار البترول ، وذلك من اجل اهداف الشيوعيين واليساريين خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في البلدين مؤخرا، تعطي هذه التصريحات ابلغ الدلالات عن الدور المنوط بالسعودية في محاربة كل ما هو تقدمي وثوري ليس على النطاق العربي والاسلامي فحسب، وانما على النطاق الدولي ايضا.

واخر ما اتحفتنا به ترسانة الذهب الاسود السعودية هو مد اخطبوطها المالي نحو صندوق النقد الدولي. فقد اوردت مجلة "جين افريك" الباريسية في عددها الصادر بتاريخ ٧٨.٦.٧ "ان السعودية سوف تشتري او تمول ١٦ بالمئة من راسمال صندوق النقد الدولي. وستتمكن بذلك من احتلال احد المراكز الادارية في الصندوق" واذا ما استذكر القراء بأن صندوق النقد الدولي يمر الان في مرحلة حرجة من حياته بحيث يتعتم عليه اعادة النظر في الوضع المتميز للدولار الاميركي في الصندوق، فيمكن التقدير بسهولة ان السعودية ستحاول من طريق مركزها الاداري في الصندوق خدمة الاسياد الاميركان بتكرار الموقف الذي اتخذته في منظمة اوبك.

منطق التاريخ وحتمية فشل الدور السعودي

هذه هي بعض المؤشرات العامة لسياسة السعودية المالية وكلها تمثل الدليل تلو الدليل على خطورة الدور الذي تمارسه الرجعية السعودية في تنفيذ الاهداف السياسية للامبريالية الاميركية. ولكن من الضروري التاكيد بان هذا الدور لا يكتب له النجاح دائما. فبالاضافة الى كونه مناقضا لروح العصر الذي نعيش، عصر انتصار ثورات التحرر الوطني والاجتماعي الجذرية، عصر انتصار الاشتراكية، فانه قد فشل في اكثر من مكان في جبال افغانستان، في مزارع اليمن الديموقراطية التعاونية ومصانعها الجديدة، وعلى رمال صحراء اوغادين.

ان العامل الحاسم في افشال هذا الدور السعودي هو في المزيد من تلاحم القوى الوطنية والتقدمية، هو في الاصرار على تجذير السياسة الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، هو في الانحياز الذي لا يعرف المهادنة الى افكار الاشتراكية العلمية، ولعل احداث اليمن الديموقراطية الاخيرة ان تكون مؤشرا على هذا الطريق....

تحت المجهر

عودة الى مشكلة الاسكان

الحديث عن تازم الوضع السكني لدى جماهير المواطنين في المناطق المحتلة هو حديث قديم. والجديد في الموضوع هو ما اوردته الصحف اليومية حول اتفاق وزراء الاسكان العرب في اجتماعهم المنعقد في تونس قبل اسبوعين "انشاء منطقة عربية للاسكان والتعمير في اطار الجامعة العربية للتنسيق وتدعيم التعاون العربي في مجالات الاسكان والبناء".

ولعل من اهم قرارات المؤتمر المذكور تشكيله لجنة دائمة من اجل متابعة وتوصيات الاسكان الاقتصادي في الدول العربية في متناول الطبقات المتوسطة الدخل وتشجيع استثمار رؤوس المال العربي والشركات العربية المشتركة لتمويل هذه المشروعات....

وفيما يتعلق بمشكلة الاسكان عندنا فان التمويل طويل المدى هما من العوائق الرئيسيتان امام تنفيذ مشاريع الاسكان العديدة في بلادنا. ولذا فان مبادرة المعنيين بقضايا الاسكان" للاستفادة من الامكانية الجديدة التي تتيحها مؤتمر الاسكان وطلب القروض من المجلس على اسس ميسرة بطبيعته - ان لزم الامر - هما خطوتان تتعدد معالجتهما بمزيد من الجدية والسرعة.

ان في قيام نقابة مهندسي الضفة الغربية بوضع مشاريع سكنية للاسكان وطلبها القروض لتنفيذها يمكن ان تكون الخطوة الاولى على طريق حل مشكلة السكن.

ابو فجر

صندوق انيس كردوش للتعليم العالي

ص.ب. ٢٣٨ - الناصره

يعلن لجنة امناء الصندوق عن منح جوائز او قروض ابتداء من اليوم الرابع من شهر ايلول ١٩٧٨ - وهو يوم ذكرى استشهاد د. انيس كردوش.

- توزع المنح و القروض على طالبين، من ذوي الدخل المحدود بشرط ان تكون درجاتهم عالية.

- تعطى ذوي الرغبة، منحا او قروضا بالسرعة الممكنة، بعد تقديم نماذج، لتعبئتها ثم تقديم المستندات المطلوبة الى السكرتير.

- ينظر اللجنة في كل طلب يقدم لها حتى ٧٨.٩.٢٥.

لجنة امناء الصندوق

******

عالم اقتصادي مصري

الحاق الاقتصاد المصري بالسوق الرأسمالية العالمية هو نتيجة سياسة الانفتاح

سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بشر بها السادات واوهم المواطنين المصريين بانها ستكون البلسم الشافي لمعاناتهم، سياسة الانفتاح هذه تتعرض كل يوم الى ضربات جديدة مثبتة "انها كانت في مصلحة نفر قليل من المليونيرات الجدد في مصر وضد مصلحة الاغلبية الساحقة من الجماهير المصرية من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة وحتى فئات من البرجوازية الوطنية.

واوردت مجلة المنار اللندنية في عددها الصادر في ٧٨.٦.١٠ الخبر التالي عن تحليل الدكتور عبد الخالق لسياسة الانفتاح:

يعتبر التحول خلال السبعينات المتمثل في الانفتاح الاقتصادي، نتيجة طبيعية لفشل تجربة الانتقال الى الاشتراكية في البلاد خلال الستينات. فلقد تم تحويل الراسمالية الخاصة الى راسمالية الدولة وسرعان ما ولدت الاخيرة قوى بدأت تضغط للعودة الى الراسمالية الخاصة مرة اخرى. وقد تمثل التجسيد العملي لهذا الضغط في قرارات الانفتاح وعلى راسها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار للمال العربي والاجنبي.

ويطرح الدكتور عبد الخالق السؤال التالي: ما هي طبيعة الراسمالية المصرية التي ظهرت الى حيز الوجود العلني في مرحلة الانفتاح؟

ويجيب:

- انها راسمالية تابعة للراسمالية الغادمة من خارج مصر.

- ثالثا: انها راسمالية تجارية... حيث يتضح ان مشروعات الانفتاح تتركز في المشروعات التجارية وليس اي نشاط انتاجي اخر.

- رابعا: الانفتاح الاقتصادي والتضخم... حيث تشهد مصر موجة تضخمية حادة في السنوات الاخيرة.

وبالذات منذ عام ١٩٧٣ وما يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار وبخاصة بعد فتح السوق المصرى للسلع الاجنبية التي

تباع في مصر بدون تحديدهامش ربح لها.

وينهي الدكتور عبد الخالق بحثه بالقول ان ما يحدث تحت ستار الانفتاح يعني اعادة ادماج او بالاحرى استكمال ادماج الاقتصاد المصري في السوق الراسمالية العالمية بعد ان توقفت هذه العملية الى حين خلال الخمسينات.

الطابع العائلي يغلب على المساهمة في هذه المشروعات.

فالمو سمسون المصريون الشركاء في شركة ايجبتال لصناعة الاحذية والنعال هم اولاد محمد محمود، وجميع المؤسسين لشركة "الجيزه لانتاج الدواجن ش م م" هم اولاد حامد محمود.

ونجد ان المؤسسين لشركة "مصر ايران لتكييف الهواء" هم اولاد مرعي احمد مرعي وجمال سلطان وفؤاد سلطان وصلاح الخانم، وبين المؤسسين للشركة العربية للالياف الصناعية نجد محمود عثمان وابراهيم عثمان ومحمد عثمان واحمد عثمان واسماء اخرى هي حسين مرعي ونصر مرعي وحسن صبري الخولي والمؤسسين لشركات المقاولات عائلات عثمان احمد عثمان وغيرها من اسماء عائلات مختلطة لشخصيات هامة.

ويشير الباحث سؤالا حول تكرار نفس الاسماء لنفس العائلات تقريبا ويستنتج من ذلك بان احدى سمات الراسمالية المصرية الناشئة هي كونها